Document: EB 2016/118/R.41
Agenda: 4(b)
Date: 20 September 2016
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

محاضر الدورة الثالثة والتسعين للجنة التقييم

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Oscar Garcia
مدير مكتب التقييم المستقل في الصندوق
رقم الهاتف:2274 5459 06 39+
البريد الإلكتروني:o.garcia@ifad.org

نشر الوثائق:

William Skinner
مدير مكتب شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف:2974 5459 06 39+
البريد الإلكتروني:gb_office@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة الثامنة عشرة بعد المائة
روما، 21-22 سبتمبر/أيلول 2016

للعلم

محاضر الدورة الثالثة والتسعين للجنة التقييم

1 - تغطي هذه المحاضر المداولات التي أجرتها لجنة التقييم خلال دورتها الثالثة والتسعين المنعقدة بتاريخ 6 سبتمبر/أيلول 2016.

2 - بعد موافقة لجنة التقييم على هذه المحاضر، سيتم تداولها مع المجلس التنفيذي في دورته الثامنة عشرة بعد المائة.

البند 1 من جدول الأعمال: افتتاح الدورة

3 - حضر الدورة أعضاء اللجنة من مصر، وفرنسا، والهند (رئيس اللجنة)، وإندونيسيا، والمكسيك، وهولندا، ونيجيريا، والنرويج، وسويسرا. .كما حضرتها أنغولا والصين بصفة مراقب. .كما حضر هذه الدورة أيضا مدير مكتب التقييم المستقل في الصندوق؛ ونائب الرئيس المساعد لدائرة إدارة البرامج؛ ونائبة الرئيس المساعدة لدائرة الاستراتيجية وإدارة المعرفة؛ ومدير شعبة الاستراتيجية والمعرفة والانخراط العالمي؛ ومدير وحدة برمجة العمليات وفعاليتها في دائرة إدارة البرامج، ومدير شعبة أفريقيا الغربية والوسطى؛ ومدير برنامج قطري في شعبة أفريقيا الغربية والوسطى؛ والسكرتيرة المؤقتة للصندوق وغيرهم من موظفي الصندوق .

4 - وبشأن المناقشات التي جرت حول تقييم البرنامج القطري لجمهورية نيجيريا الاتحادية، فقد عرض الدكتور Yaya Olaniran، وهو أيضا عضو في اللجنة، وجهات نظر حكومة بلاده بشأن هذا التقييم.

البند 2 من جدول الأعمال: تبني جدول الأعمال

5 - ضمّ جدول الأعمال المؤقت، الوثيقة EC 2016/93/W.P.1، البنود التالية: (1) افتتاح الدورة؛ (2) اعتماد جدول الأعمال؛ (3) الاستعراض المسبق لبرنامج عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2017 وخطته الإشارية للفترة 2018–2019، (4) تقييم البرنامج القطري لجمهورية نيجيريا الاتحادية؛ (5) التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق؛ (6) تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق؛ (7) تقرير رئيس الصندوق عن وضع تنفيذ توصيات التقييم وتدابير الإدارة؛ (7) اسم لجنة التقييم؛ (9) مسائل أخرى.

6 - تبنّت اللجنة جدول الأعمال المؤقت، كما تم تعديله لإدراج ثلاثة بنود تحت "مسائل أخرى"، وهي تتعلق بما يلي: (أ) تأجيل اتفاق الاتساق بين نظم التقييم الذاتي والتقييم المستقل في الصندوق؛ (ب) إدراج بند حول استراتيجية الصندوق بشأن الانخراط في البلدان التي تعاني من أوضاع هشة في جدول أعمال الدورة الرابعة والتسعين للجنة التقييم؛ (ج) مقترح لاتخاذ التدابير اللازمة لتوفير المزيد من خدمات الترجمة الفورية الإضافية، في حال تطلب الأمر، أثناء الدورة الرابعة والتسعين للجنة. وسوف يعاد عرض جدول الأعمال المعدّل في الوثيقة EC 2016/93/W.P.1/Rev.1.

البند 3 من جدول الأعمال: الاستعراض المسبق لبرنامج عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2017 وخطته الإشارية للفترة 2018–2019

7 - ناقشت اللجنة الاستعراض المسبق لبرنامج عمل التقييم المستقل في الصندوق المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2017 وخطته الإشارية للفترة 2018–2019، كما هي واردة في الوثيقة EC 2016/93/W.P.2. وأحاط

أعضاء اللجنة علما بأن هذا الاستعراض المسبق قد أعد بالتشاور مع إدارة الصندوق والهيئات الرئاسية فيه وأنه قد استند إلى تقدير دقيق للاحتياجات. وتم وضع أولويات للأنشطة التقييمية المقترحة باستخدام إطار مفصل للانتقائية.

8 - وأشار مكتب التقييم المستقل إلى أن هذا الاستعراض المسبق يتسم بثلاث خصائص رئيسية. أولا، أنه يستند إلى المنهجيات والعمليات المعززة المنصوص عليها في النسخة الثانية من دليل التقييم. حيث تقلصت فترات التقييمات الرئيسية من 18 إلى 12 شهرا، وازداد عدد تقييمات أداء المشروعات من 8 إلى 10. ثانيا، يقترح هذا الاستعراض المسبق إجراء المزيد من العمل التقييمي الذي يضطلع به المكتب داخليا. ثالثا، يقترح أيضا توسيع التغطية الجغرافية لتقييماته بغية تعزيز أكبر للمساءلة والتعلم في الصندوق.

9 - رحبت اللجنة بالمبلغ المقترح لميزانية المكتب لعام 2017 الذي يتراوح بحدود 5.76 مليون دولار أمريكي، وصادقت عليه، وهنأت المكتب على الجودة العالية للوثيقة وعلى برنامج العمل الكبير فيها. وسعى أعضاء اللجنة للحصول على توضيحات حول الزيادة الاسمية في الميزانية بحدود 1.6 بالمائة مقارنة بالميزانية المصادق عليها لعام 2016، والمعايير المستخدمة لإعداد الميزانية. وأوضح المكتب أن الزيادة النسبية تضم 1.3 بالمائة زيادة أسعار، وهي ناجمة أساساً عن ارتفاع تكاليف الأسفار ذات الصلة بالتقييم، وزيادة فعلية في تكاليف الموظفين بنسبة 0.3 بالمائة، وهي ناجمة عن شغل منصب دائم برتبة ف-4. علاوة على ذلك، فإن الميزانية قد وضعت باستخدام المعايير التي توفرها شعبة وحدة الميزانية وتطوير المنظمة في الصندوق، والتي تتضمن ثلاثة افتراضات: ألا يطرأ أي تغيير على تكاليف الموظفين المعيارية؛ وأن يتم استيعاب معدل التضخم إلى أقصى حد ممكن؛ واعتبار سعر صرف الدولار الأمريكي بحدود 0.877 يورو. وبالإجمال، فإن الميزانية المقترحة للمكتب لعام 2017 كانت بحدود 0.39 بالمائة من برنامج القروض والمنح المتوقع للصندوق، وهو أقل بصورة كبيرة من السقف الموضوع لميزانية المكتب والبالغ 0.9 بالمائة كما تبناه المجلس التنفيذي.

10 - وأشار أعضاء اللجنة إلى اتساق الوثيقة مع توصيات اللجنة السابقة فيما يتعلق بتوسيع التغطية الجغرافية الأوسع للتقييمات، والتركيز على الشراكات مع الوكالتين الأخرتين في روما، وإجراء تقييمات أكثر متانة، وإجراء معظم التقييمات بالاعتماد على الموارد الداخلية للصندوق لتحقيق قدر أكبر من التعلم وبناء القدرات.

11 - وعند التطرق لشواغل اللجنة بشأن التوليفة التقييمية الموجزة المشتركة بين الوكالات الثلاث في روما حول المساواة بين الجنسين والتي لم يتم إجراؤها، أوضح المكتب بأن التوقيت لم يكن ملائما لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة التي استكملت مؤخرا تقييما مماثلا. وأن مكاتب التقييم في المنظمات الثلاث تعمل بصورة وثيقة استنادا إلى بيان نوايا وقع عام 2013، لتحقيق الاتساق في برامج عملها، وضمان التخطيط المسبق، وتحديد أكثر الاحتمالات ملاءمة لإجراء التقييمات المشتركة. وأعلم المكتب اللجنة أيضا بأنه يتم السعي لفرص التعاون مع المنظمتين الأخرتين في روما في إجراء تقييم البرامج القطرية المخطط لها لعام 2017. وفيما يتعلق بالتقييمات المشتركة مع المؤسسات المالية الدولية الأخرى، فإن المناقشات جارية مع مصرف التنمية الأفريقي حول مشروعات ممولة بصورة مشتركة، وأن أحد هذه التقييمات المشتركة لمشروع من المشروعات سوف يجرى في عام 2017.

12 - وأثار الأعضاء تساؤلا حول معايير اختيار التقييمات المقترحة، وعلى وجه الخصوص، لماذا لم يضم برنامج العمل المقترح لعام 2017 تقييما للبرنامج القطري لغواتيمالا وللدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهندي، كما ورد في الخطة الإشارية لعامي 2017 و2018 ووافق عليه المجلس في ديسمبر/كانون الأول 2015. وقالت اللجنة بأن هذا الأمر يعتبر مصدر قلق بالنسبة لها، خاصة لأن الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهندي تعتبر مجالا للتميز بالنسبة لعمل الصندوق. واستجابة لذلك، أعلم مكتب التقييم اللجنة بأن عملية الانتقاء القطري كانت شفافة للغاية واستندت إلى إطار الانتقائية التي يتبعه المكتب والذي يُنظر من خلاله إلى معيارين أساسيين لاختيار تقييمات البرامج القطرية، وهما: الربط بين تقييم البرنامج القطري وبرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية لضمان استنارة الاستراتيجية الجديدة بنتائج التقييم، والتغطية الإقليمية والقطرية (أي، حجم الحافظة، الأهلية للاستفادة من إطار القدرة على تحمل الديون، وفئة شروط الإقراض). واعترف المكتب بأهمية تقدير دور الصندوق في البلدان الجزرية الصغيرة النامية، وأكد للجنة مجددا على أنه سيسعى لتغطيتها في المستقبل.

13 - ورحبت اللجنة بالتقييم المؤسسي المخطط له حول الهيكلية المالية للصندوق، وطلبت أن يتم تقاسم النتائج الأولية لهذا التقييم معها في أقرب وقت ممكن من عام 2017، لأن مثل هذه المعلومات ستكون مفيدة لمشاورات التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق. وأكد المكتب مجددا على تشاطر ورقة النهج الخاصة بهذا التقييم مع أعضاء اللجنة في مارس/آذار 2017، وكذلك الأمر بالنسبة للنتائج الأولية عندما تغدو متاحة؛ وأن التقرير لن يستكمل إلا في عام 2018.

14 - وعندما طلب أعضاء اللجنة من المكتب التفكير في الوضع الحالي لمهمة التقييم في الصندوق، أكد مكتب التقييم المستقل للجنة بأن هنالك هيكلية متينة للتقييم توفر جملة واسعة من منتجات التقييم. واعترف أيضا بأن هنالك مجال لإدخال تحسينات للإيفاء باحتياجات الدول الأعضاء بصورة أفضل ودعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة الطموحة. وحول موضوع أخذ إدارة الصندوق بالتوصيات، أشار المكتب إلى تحديد بعض القضايا المنتظمة وإلى الحوار الجاري بين مكتب التقييم المستقل وإدارة الصندوق لإدخال التغييرات المطلوبة. وعبّرت إدارة الصندوق عن رضاها على التقييمات التي تتزايد جودتها لكنها أثارت مخاوف بشأن طبيعة هذه التوصيات والتي تكون في بعض الأحيان مبالغة في التعقيد ومتعددة الأبعاد. وعلاوة على ذلك، تتكرر بعض هذه التوصيات مما يشير إلى الحاجة إلى تركيز أكبر على التعلم.

15 - وأخيرا، أثار الأعضاء فكرة استعراض الأقران لمكتب التقييم المستقل، والذي اعتبروه عملية إيجابية مرحب بها. وسلط عضو في اللجنة الضوء على الحاجة لتكريس ممارسة التقديرات المتكررة لمهمة التقييم. واقترح عضو آخر أن يتجاوز استعراض الأقران مكتب التقييم المستقل لتحليل الدور الذي يلعبه المجلس التنفيذي في استعراض منتجات التقييم، وكيف ينظر إلى المدخلات التي يقدمها المكتب في عمليات الصندوق. وطُلب من المكتب النظر في الوقت الملائم لإجراء استعراض أقران – نظرا للتغييرات المتوقعة في المؤسسة وما سيتمخض عنها من تبعات لهذه العملية على الميزانية – وأن يُعلم اللجنة بالموعد الممكن لإجراء مثل هذا الاستعراض.

البند 4 من جدول الأعمال: تقييم البرنامج القطري لجمهورية نيجيريا الاتحادية

16 - ناقشت اللجنة الوثيقة EC 2016/93/W.P.3، التي تتضمن تقييم البرنامج القطري لجمهورية نيجيريا الاتحادية. وأشارت إلى أن هذا التقييم هو الثاني من نوعه للبرنامج القطري في نيجيريا، وهو يغطي الفترة 2009–2015، وأن صياغة برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الجديد المستند إلى النتائج للبلاد قد استنارت بنتائج هذا التقييم، وهو البرنامج الجاري إعداده عام 2016. وتمتلك نيجيريا أكبر حافظة في أفريقيا الغربية والوسطى بدءا من عام 2014، حيث تصل القيمة الإجمالية للمشروعات النشطة والمغلقة إلى 317.6 مليون دولار أمريكي، وهي ثاني أكبر حافظة بين جميع البلدان الأفريقية التي يعمل فيها الصندوق.

17 - وقد وجد تقييم البرنامج القطري بأن برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الثاني الذي اتسم بتركيز واضح على الزراعة، علاوة على أنه كان جيد الاتساق مع سياسات واستراتيجيات الحكومة. وعلى وجه العموم، فقد صنف تقييم البرنامج القطري حافظة نيجيريا على أنها مرضية إلى حد ما بالنسبة للملاءمة، والفعالية، والأثر على الفقر، والاستدامة، والابتكار وتوسيع النطاق، والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ولهذه الحافظة أثر إيجابي على الحد من الفقر الريفي من خلال زيادة الأصول الأسرية، وتحسين رأس المال البشري والاجتماعي، والتمكين، وزيادة الإنتاجية والإنتاج الزراعي. كما كان لها أثر كبير على المؤسسات المحلية، وبخاصة على تطوير رابطات إنمائية توجهها المجتمعات المحلية. إلا أن إيصال النتائج قد تأثر ببطء الصرف، ومشاكل في توفر التمويل النظير، وتأخيرات التنفيذ، وتعقد سياق الحوكمة الفيدرالية، والتغطية الجغرافية الواسعة للبرنامج القطري مما شكل تحديا للتنفيذ الفعال للبرنامج. إضافة إلى ذلك، فإن غياب أي بيانات موثوقة عن الفقر على مستوى ما دون الدولة قد أعاق الاستهداف، كما أنه لم يتم النظر في قضايا ضعف الحوكمة والنزاع بصورة كافية في تصميم وتنفيذ الحافظة.

18 - وأحاطت اللجنة علما أن حكومة جمهورية نيجيريا الاتحادية، كما عبر عنه ممثل الحكومة، تثني على تسليط هذا التقييم الضوء على مجالات سياساتية رئيسية بحاجة للتبسيط بغية الوصول إلى دعم أفضل للقطاع الزراعي. وحظي الصندوق بالثناء على تسليط الضوء على أهمية القطاع الخاص في التنمية الزراعية من خلال دعمه لسلاسل قيمة مختارة، ودعم الرابطات الإنمائية التي توجهها المجتمعات المحلية. ورحب ممثل نيجيريا بالاستنتاجات والتوصيات المنبثقة عن هذا التقييم وعبر عن الاستعداد للعمل مع إدارة الصندوق لمتابعتها بصورة فعالة، كما انعكس في الاتفاق عند نقطة الإنجاز الذي أُبرم بالفعل.

19 - ورحب كل من أعضاء اللجنة وإدارة الصندوق بالجودة العالية لتقييم البرنامج القطري وعبروا عن دعمهم الكامل للتوصيات المنبثقة عنه. وعبر أعضاء اللجنة عن مخاوفهم بالنسبة للقضايا التي سلط عليها التقييم الضوء، مثل تأخيرات الصرف ومدد المشروعات الطويلة التي نجمت عن التصميم المضطرب، وعن ضعف نظم الرصد والتقييم. ورحبت اللجنة بمصادقة الإدارة على النتائج والاستنتاجات والتوصيات المنبثقة عن التقييم، والخطوات الرئيسية المتفق عليها مع الحكومة لضمان متابعة ملائمة لها، من خلال: (1) زيادة التركيز الجغرافي مع التأكيد على الولايات والمستويات الواقعية للتمويل النظير؛ (2) زيادة الحضور في العمليات لتحسين الروابط بين البرامج والمنح؛ (3) ندب موظفين من الصندوق للعمل في نيجيريا؛ (4) خلق الفرص لمستوى رفيع من الانخراط السياساتي؛ (5) تكريس الموارد للقضايا الشاملة؛ (6) توسيع الشراكات القائمة والجديدة قيد الإعداد؛ (7) تعزيز نظم الرصد والتقييم.

20 - وتساءل أعضاء اللجنة عن العدد الكبير للمنح، 20 على وجه الإجمال، وعلى ضعف تصميم بعض المشروعات، والتصنيفات الممنوحة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والتعقيدات في تنسيق العمليات بين المستويات الثلاثة للحكومة في نيجيريا. وأوضحت إدارة الصندوق بأنه: (1) ست منح فقط من أصل 20 منحة المذكورة ذات صلة بالقروض، أما الباقي فهي متوفرة كمنح للجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية؛ (2) أنها مسؤولة عن تصميم المشروعات وأن نظامي تعزيز الجودة وضمان الجودة موجودان لضمان الوصول إلى تركيز أكبر وجودة أفضل. علاوة على ذلك، وخلال التنفيذ، تم توفير قدر أوثق من الدعم والمتابعة لضمان التحديد الاستباقي للقضايا التي سيتم التطرق إليها؛ (3) صُنفت المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على أنها مرضية إلى حد ما؛ (4) سوف يكون لبرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الجديد تركيز جغرافي أدق وسوف يؤكد على الشراكة مع الولايات. وأشار مكتب التقييم المستقل إلى وجوب استخدام المنح النظيرة لتعزيز المشروعات الممولة بالقروض، إلا أنه، وفي حالة نيجيريا، فقد استخدمت لتمويل استثمارات إفرادية، ولم ينجم عنها أي أنشطة متابعة أو بناء للقدرات.

21 - وفيما يتعلق بالمخاوف المثارة بشأن التصنيفات التي منحها التقييم والتي لم ترد في الموجز التنفيذي، فقد أعلم مكتب التقييم المستقل أعضاء اللجنة بأن الأمر قد تم لضمان أن يغطي عدد الكلمات المسموح به للموجز التنفيذي القضايا الشاملة والمواضيعية عوضا عن تركيزه على مجرد تبرير التصنيفات، والتي وردت في الملحق.

البندان 5 و6 من جدول الأعمال: التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق و تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق

22 - كما تنص عليه سياسة التقييم المعدلة في الصندوق، استعرضت لجنة التقييم الوثيقة EC 2016/93/W.P.4 مع استجابة الإدارة عليها، والوثيقة EC 2016/93/W.P.5 مع تعليقات مكتب التقييم المستقل عليها، وتعرض الوثيقتان لأول مرة على دورة المجلس التنفيذي المنعقدة في سبتمبر/أيلول.

التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق

23 - رحبت اللجنة بالنسخة الرابعة عشرة من التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق وموضوع التعلم حول إدارة المعرفة، وهنأت مكتب التقييم المستقل على إعداد هذا التقرير داخليا في المنظمة. وأشارت اللجنة إلى أن التقرير يوفر توليفة موجزة لأداء الصندوق استنادا إلى براهين تقييمية تم جمعها من خلال عينة تضم 270 تقييما حياديا استكمل منذ عام 2002، بما في ذلك 40 تقييما لمشروع جديد أجري في عام 2015. وعلى وجه الخصوص، فقد أخذت نسخة هذا العام من التقرير بعين الحسبان الأولويات لفترة التجديد التاسع لموارد الصندوق (2012–2015)، واقتنصت أداء عمليات الصندوق مقارنة بعدد من المؤشرات في إطار قياس النتائج، وبخاصة تحت المستوى 2، وهو المخرجات الإنمائية.

24 - سلط التقرير الضوء على أنه، وفيما يتعلق بأداء العمليات، فقد كان أداء مشروعات الصندوق جيدا، حيث صنف 80 بالمائة منها على أنه مرض إلى حد ما أو أفضل من ذلك بالنسبة لمعظم المعايير. وأظهرت نتائج التقييم بأن الصندوق يسهم إسهاما إيجابيا في الحد من الفقر الريفي بزيادة في المشروعات المصنفة على أنها مرضية إلى حد ما أو أفضل من ذلك من 87 بالمائة (للفترة 2011–2013) إلى 92.3 بالمائة من العمليات المستكملة ما بين عامي 2012–2014. وفيما يتعلق بالأداء على المستوى القطري، فقد كانت

الأنشطة غير الإقراضية مرضية إلى حد ما فقط، مع تراجع ملحوظ في إرساء الشراكات على المستوى القطري. وأشار مكتب التقييم إلى الحاجة إلى تحسين الأداء إلى مستوى مرض ومرض للغاية، وحدد مواضيع منتظمة رئيسية لا بد من التطرق لها في المستقبل على كل من مستوى البرامج القطرية والمشروعات معا. ووافقت اللجنة على التوصيات الواردة في التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق، الذي أشار إلى الحاجة إلى تحسين الأداء من مرض إلى حد ما إلى مرض أو أفضل من ذلك، من خلال تحسين تعميم الأمن الغذائي والتغذية، واتباع استراتيجية استهداف أفضل، وتعزيز الرصد والتقييم، والوصول إلى إدارة أفضل للمسؤوليات الائتمانية.

25 - وفيما يتعلق بموضوع التعلم للتقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق لعام 2016، فقد استذكر أحد أعضاء اللجنة بأن المجلس التنفيذي قد طلب توسيع الموضوع لتوفير تحليل للمعوقات التي تحد من تأصيل تطبيق المنتجات المعرفية. وأوضح مكتب التقييم المستقل بأن هذا المظهر لم تتم تغطيته في التقرير الحالي لنتائج وأثر عمليات الصندوق، ولكنه سيغطى بالكامل في تقييم مؤسسي مكتمل لإدارة المعرفة، والذي يمكن إجراؤه بعد إجراء التقييم المؤسسي للهيكلية المالية في الصندوق. وفي موضوع ذي صلة، سعى الأعضاء لفهم كيف يمكن استخدام إدارة المعرفة للوصول إلى تعلم أفضل كأحد أعمدة أنشطة الصندوق في التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لأن الأمر غير واضح في التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق. وحول هذه القضية، أشار مكتب التقييم المستقل إلى وجود جهود متعددة تبذل حاليا لتحسين إدارة المعرفة في الصندوق، ولكنه قال بأن وجود نهج منتظم ونظام للرصد والتقييم ليشكلا العمود الفقري لنظام إدارة المعرفة هو ما تشتد الحاجة إليه.

26 - وأحاطت اللجنة علما أيضا باستجابة الصندوق على هذا التقرير، وبخاصة ترحيب إدارة الصندوق بجميع التوصيات الواردة فيه فيما يتعلق بالاستهداف، والتغذية، وإرساء الشراكات وإدارة المعرفة، على الرغم من كونها لا تتفق مع بعض التوصيات الفرعية. فعلى سبيل المثال، لا تعتبر إدارة الصندوق بأنه من الكفؤ بالنسبة لجميع بعثات الإشراف واستعراضات منتصف الفترة أن تنظر في الفرص المتاحة لتعزيز تركيز المشروعات على التغذية، وإنما لا بد من القيام بذلك كلما كان ذلك ملائما. وحول هذه القضية، أشار أعضاء اللجنة إلى أن توصية المكتب كانت واضحة لأنها حددت أنه يتوجب على جميع المشروعات أن تكون مراعية لقضايا التغذية كلما كان ذلك ملائما، وحثوا إدارة الصندوق على النظر بجدية في تحديد ما هي المشروعات التي تعد مراعية لقضايا التغذية وتلك التي لا تعتبر مراعية لقضايا التغذية عند التصميم، مع إيلاء اهتمام مخصوص للمشروعات في المناطق التي تنحو لأن تكون عرضة لسوء التغذية. وبقدر المستطاع، ناشد أعضاء اللجنة إدارة الصندوق النظر في العلاقة بين الإنتاجية الزراعية ومراعاة التغذية وأثر الوضع التغذوي للسكان المستهدفين. كذلك شجعوا على المزيد من التعاون الأوثق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى التي تتطرق لموضوع التغذية بصورة مباشرة.

27 - وأكدت الإدارة مجددا على أن التغذية هي مجال يتمتع بالأولوية في الصندوق، وأن الإجراءات المؤسسية موجودة حاليا لضمان التغطية الملائمة لهذا المجال بدعم من كندا، وألمانيا والاتحاد الأوروبي. والصندوق يعمل أيضا بشراكة مع مؤسسات البحوث الزراعية العالمية، مثل منظمة Bioversity International والمركز الدولي للزراعة المدارية، لتطوير وتعميم سلالات محصولية تراعي التغذية ضمن الحوافظ في أفريقيا وأمريكا اللاتينية.

28 - وتساءل الأعضاء فيما لو كان بالإمكان لتوصيات التقرير أن تكون مهيكلة بأسلوب أبسط وأيسر للقارئ، وعبروا عن مخاوفهم بأنه لم تتم ترجمة إلا الاستعراض العام للتقرير لا متن التقرير نفسه إلى اللغات الرسمية للصندوق. وأوضحت إدارة الصندوق بأن الحدود الموضوعة على عدد كلمات الوثيقة هي جزء من إجراءات كفاءة التيسير في الصندوق التي وافق عليها المجلس التنفيذي.

29 - وأخيرا، رحبت اللجنة بموضوع التعلم للنسخة التالية من التقرير، وهو الإدارة المالية والمسؤوليات الإئتمانية، وأشارت إلى أنه جاء في الوقت المناسب، وأنه سيسهم بصورة إيجابية في مشاورات التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق. وكذلك فإن هذا الموضوع هام أيضا، لأنه سوف يسلط الضوء على أداء الحكومات في مجال الإدارة المالية.

تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق

30 - أحاطت اللجنة علما بالأمور الأساسية الخاصة بالفعالية الإنمائية للصندوق كما هي معروضة في تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق. وهي تتضمن: مساهمة الصندوق في تحسين رفاهية السكان الريفيين لجهة زيادة الدخول، والأمن الغذائي، وملكية الأصول؛ وتحسين أداء المشروعات التي يدعمها الصندوق حيث تم الإيفاء بتسعة من أصل عشرة معايير للتقييم أو تجاوزها؛ وتحسين الالتزام بجدول أعمال فعالية المعونة، والانخراط في الحوار السياساتي وإرساء الشراكات؛ وتحسين إدارة الحافظة؛ وتعزيز الكفاءة والفعالية المؤسسية.

31 - رحب الأعضاء بالتركيز القوي على نقاط الضعف والقوة، وعلى التركيز على إطار قياس النتائج في فترة التجديد التاسع للموارد، وعلى هيكلية التقرير التي يسهل على القارئ استخدامها. وتتضمن نقاط القوة: ملاءمة المشروعات التي يدعمها الصندوق، والتركيز على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتحسين الجودة عند الدخول واستدامة الفوائد. وما زالت هنالك مجالات بحاجة للتحسين، وهي تتضمن: الرصد والتقييم على مستوى المشروعات، قياس أداء الأنشطة غير الإقراضية، الحد من الوقت الفاصل بين المصادقة على المشروعات واستهلالها، ومعدلات التمويل المشترك.

32 - كذلك فقد أحاطت اللجنة علما بتعليقات مكتب التقييم المستقل على التقرير، وبخاصة تركيزه على تعزيز شفافية التقرير وموثوقية النتائج التي خرج بها، من خلال إدراج مناقشة أوسع للمنهجية؛ والمعوقات التي تحد من قياس النتائج والإبلاغ عنها؛ والاتساق الشامل بين النتائج المبلغ عنها في التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق لعام 2016 وتقرير الفعالية الإنمائية بشأن أداء المشروعات، على الرغم من أن تقرير الفعالية الإنمائية يبلغ عن أداء أفضل في الكفاءة واستدامة الفوائد والملاءمة والابتكار وتوسيع النطاق.

33 - ومع تقدير النتائج المبلغ عنها، عبر الأعضاء عن مخاوفهم من التفاوت بين التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق وتقرير الفعالية الإنمائية في أن تقرير الفعالية الإنمائية يتضمن تصنيفات أفضل من التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق بالنسبة للكفاءة، واستدامة الفوائد، والملاءمة، والابتكار وتوسيع النطاق. ويمكن عزو هذا الاختلاف لأمور كثيرة من بينها، اختلاف الطرق والعمليات التي تستخدمها الإدارة ومكتب التقييم المستقل في تقديراتهما للمعايير المذكورة أعلاه. لذا، أشارت اللجنة للفرص القائمة لتحقيق مزيد من الاتساق بين التقييمات الذاتية والتقييمات المستقلة في الصندوق لضمان إمكانية أفضل لمقارنة النتائج في المستقبل.

34 - واستجابة للملاحظات القائلة بأن تقرير الفعالية الإنمائية يرسم صورة إيجابية، فقد أعلمت إدارة الصندوق اللجنة بأن النتائج التي تنعكس في تقرير الفعالية الإنمائية الحالي تتواءم تماما مع تلك المنبثقة عن استعراضات خارجية متعددة أجريت للصندوق في السنوات الأربع الماضية، مثل استعراض المعونة متعددة الأطراف الذي أجرته وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة، وشبكة تقييم أداء المنظمات متعددة الأطراف، واستعراضات الفعالية التي أجرتها كندا وأستراليا. كذلك فقد أشارت الإدارة أيضا إلى أن اللجنة كانت قادرة على استعراض عدد صغير نسبيا من العدد الإجمالي لتقديرات أداء المشروعات التي أجريت لكل سنة. علاوة على ذلك، فقد سلطت إدارة الصندوق الضوء على أنه، وبالنسبة للبيانات المستخدمة في تجميع كل من التقرير السنوي وتقرير الفعالية الإنمائية، فوحدها بيانات تقدير أداء المشروعات واستعراض إنجاز المشروعات التي يعدها مكتب التقييم المستقل قابلة للمقارنة مع تقارير إنجاز المشروعات التي تعدها دائرة إدارة البرامج.

35 - وأشارت الإدارة أيضا إلى أنه، وبالنسبة لنسخة عام 2015 من تقرير الفعالية الإنمائية، فقد تعززت عمليتا التعلم وضمان الجودة من خلال حلقتي عمل داخليتين للتعلم لمناقشة النتائج والدروس المستفادة الواردة في الوثيقة. كذلك فقد حدد التقرير أيضا المجالات الضرورية لإحراز المزيد من التقدم بشأنها، مثل الرصد والتقييم على مستوى المشروع ومستوى البرنامج القطري. وسيتم التطرق لذلك من خلال إعداد وإدخال إطار شامل للفعالية الإنمائية يعرض على المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2016.

36 - وبناء على طلب من أعضاء اللجنة ومن مكتب التقييم للوصول إلى مزيد من المعلومات عن المنهجية، أشارت إدارة الصندوق إلى أن هذه التفاصيل قد وردت في الملاحق، نظرا لأنه كان يتوجب على التقرير الالتزام بحدود قصوى لعدد الكلمات وقدرها 5.500 كلمة، كما قرره المجلس التنفيذي.

37 - وحول مؤشر عدد الأشخاص الذين تم تخليصهم من قبضة الفقر، والذي ناقشه المجلس في دورة أبريل/نيسان 2016 في سياق التقرير النهائي عن مبادرة تقييم الأثر لفترة التجديد التاسع للموارد، طلب أعضاء اللجنة أن تدرج الإدارة شرحا أكثر تفصيلا في متن التقرير لإيضاح الأرقام المذكورة للقراء، أي ما الذي نعنيه بـ 24 مليون شخص تم تخليصهم من قبضة الفقر مقابل الرقم المستهدف وهو 80 مليون شخص.

38 - وأثير سؤال حول معدل التمويل المشترك والهدف الموضوع له مقارنة بما تحقق مما هو مشار إليه في التقرير. وأوضحت إدارة الصندوق أنه، ومع أن الهدف المنصوص عليه بموجب التجديد التاسع للموارد هو 1 إلى 6، إلا أنه تم تعديله إلى 1 إلى 2 بموجب التجديد العاشر للموارد بالاتفاق مع الدول الأعضاء في الصندوق، نظرا لأن الهدف الأصلي لم يكن واقعيا في السياق الاقتصادي والمالي العالمي السائد. وبناء عليه، فإن معدل 1 إلى 37 كما هو وارد في هذا التقرير يتجاوز الهدف الموضوع.

39 - وسألت اللجنة عن تصنيف مؤشرات حوار السياسات وفعالية المعونة. وأوضحت إدارة الصندوق بأن التقرير قد قدر الالتزام بجدول أعمال فعالية المعونة لا بفعالية معونة الصندوق؛ وبنفس الروح بالنسبة لحوار السياسات، قدر التقرير فيما لو كان هنالك انخراط في حوار السياسات الوطنية أم لا. وأكدت الإدارة على أن الأداء في هذين المجالين كان يستند فقط إلى التغذية الراجعة من مسوحات الزبائن.

40 - وتم أيضا مناقشة مظهر استدامة النتائج بالتفصيل مرة أخرى. وأثارت مسألة اختلاف وجهات نظر الإدارة ومكتب التقييم بشأن تعريف الاستدامة قلقا كبيرا. وشجعت اللجنة كلا من الإدارة ومكتب التقييم على تنسيق تقديراتهم وتعريفهم لهذا المعيار. ووافقت إدارة الصندوق على الحاجة لخلق الاتساق بين منظوري مكتب التقييم ودائرة إدارة البرامج، مشيرة إلى أن ذلك سيتم من خلال اتفاق الاتساق. وأكد أحد أعضاء اللجنة على الحاجة للتركيز على الاستدامة في سياق التنمية الريفية والزراعية، والتي تشير إلى استدامة الفوائد على مستوى السكان المستهدفين وقدرتهم على الإبقاء على زيادة الفوائد مع مرور الوقت.

41 - ولشرح أكبر لأسباب الأداء الجيد والرديء على خلفية مؤشرات مختلفة، أعلمت إدارة الصندوق اللجنة بالإجراءات المتخذة، وهي إيجاد لوحة متابعة مؤسسية لاقتناص المؤشرات المتعددة في الوقت الفعلي، مقارنة باستعراضات الحافظة التي تجرى مرة سنويا. إضافة إلى ذلك، فقد أدخلت إدارة الصندوق استعراضات للحافظة أكثر تواترا ومتانة، وتقوم دائرة الاستراتيجية وإدارة المعرفة حاليا برصد وإبلاغ فصلي عن الأداء المؤسسي للتقدم المحرز على خلفية الأهداف المدرجة في إطار قياس النتائج.

البند 7 من جدول الأعمال: تقرير رئيس الصندوق عن وضع تنفيذ توصيات التقييم وتدابير الإدارة

42 - استعرضت اللجنة الوثيقة EC2016/93/W.P.6، وهي تقرير رئيس الصندوق الثالث عشر عن وضع تنفيذ توصيات التقييم وتدابير الإدارة الذي أعدته إدارة الصندوق، مع تعليقات مكتب التقييم المستقل على التقرير الواردة في الضميمة. وهنأت اللجنة إدارة الصندوق على أخذها المثير للإعجاب بالتوصيات.

43 - وغطى تقرير عام 2016 حوالي 173 توصية من 25 تقييم مختلف، بما في ذلك متابعة تاريخية لـ 12 تقييما أخر، وأبلغ عن أخذ الإدارة بتوصيات مكتب التقييم المستقل بما يعادل 94 بالمائة، مما يؤكد على التوجه التصاعدي في الأداء كما أشارت إليه النسخ الأخيرة من هذا التقرير. وتضمنت تدابير الإدارة ما يلي: (1) إعداد ورقة نهج عن استراتيجية الصندوق بشأن الانخراط في الأوضاع الهشة استجابة للتقييم المؤسسي لنفس الموضوع، وسوف تعرض هذه الاستراتيجية على المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2016؛ (2) تعبئة الموارد غير المخصصة من خلال عملية تجديد الموارد وتبني إطار الاقتراض السيادي في أعقاب التقييم المؤسسي لتجديدات موارد الصندوق؛ (3) تعديل المبادئ التوجيهية للإشراف ودعم التنفيذ بعد التقييم المؤسسي للإشراف.

44 - وأحاطت اللجنة علما أيضا باستجابة مكتب التقييم على هذا التقرير، وبخاصة فيما يتعلق بالتوصيات التي لم تحظ بموافقة الإدارة عليها، ومنها: (1) إعداد استراتيجية للخروج في المشروعات وتقدير ملائم لاستدامة فوائد العمليات التي يمولها الصندوق؛ (2) إدراج مؤشرات وأهداف مخصوصة قابلة للقياس للأنشطة غير الإقراضية في إطار قياس النتائج لجميع برامج الفرص الاستراتيجية القطرية. ويقدر مكتب التقييم الاقتراح القائل بإعداد صيغة للتوصيات لتيسير تنفيذها وللإبقاء على الشفافية والمساءلة في المتابعة، لكنه أوضح بأنه، ووفقا لقرار اتخذه المجلس التنفيذي، سيستمر المكتب في تشاطر التوصيات مع إدارة الصندوق بدون أية معوقات، سواء من ناحية الشكل أو عدد التوصيات مما قد تفرضه الإدارة. وكذلك فقد أوضح أيضا بأن طبيعة الموضوع الذي يتم تقييمه هو ما يقرر طبيعة الاستنتاجات والتوصيات، وبالتالي فإنه من غير العملي إيجاد صيغة موحدة للتوصيات. ومع ذلك، فقد عبّر أحد أعضاء اللجنة عن الحاجة لأن تتحرى إدارة

الصندوق ومكتب التقييم المستقل إمكانية إيجاد مثل هذه الصيغة للتوصيات أو التوصل إلى حل براغماتي من شأنه أن ييسر متابعة اللجنة والمجلس للتوصيات ومناقشتها.

45 - وأكدت اللجنة مجددا على الحاجة لأن يستمر مكتب التقييم المستقل في تشاطر التوصيات بحرية مع إدارة الصندوق بدون أية معوقات خاصة بالصيغة أو الحجم، مشيرة إلى أن حد التوصيات من شأنه أيضا أن يحد من فرص التعلم. كذلك فقد دعت مكتب التقييم المستقل لضمان قابلية اتخاذ القرارات بشأن التوصيات المطروحة. وأوضحت الإدارة أيضا بأن التقرير قد علق على تعقيد التوصيات. ومن شأن توصيات أقل تعقيدا أن تقود إلى زيادة في الشفافية، والمساءلة وفهم التدبير الذي سيتخذ للالتزام بالتوصيات الواردة. وعلى الرغم من تناقص عدد التوصيات، إلا أن المزيد من الإجراءات الفرعية ضرورية لضمان المتابعة الملائمة.

46 - وأشار أحد الأعضاء إلى أن التوصيات الناجمة عن تقييم أداء المشروع في ألبانيا، المعروض في التقرير تحت "غير قابل للتطبيق" يجب أن يعاد تصنيفها: وعلى الرغم من أن الصندوق لم يعد نشطا في ألبانيا، إلا أن باستطاعة إدارة الصندوق استخدام هذه التوصيات لكي تستنير بها تصميمات المشروعات في الإقليم ككل.

47 - وفيما يتعلق بالاستدامة، فقد أشارت إدارة الصندوق إلى أن التقرير ركز على قضية وجود استراتيجية للخروج، وأكد مجددا على أنه لا يرى بالضرورة أي علاقة بين استراتيجية الخروج واستدامة الفوائد. إلا أنه، وبناء على طلب المجلس التنفيذي، فستستمر إدارة الصندوق في النظر في توقيت أكثر تحديدا وفائدة لاستراتيجيات الخروج.

البند 8 من جدول الأعمال: اسم لجنة التقييم

48 - أثار ممثل هولندا قضية النظر في تغيير اسم اللجنة لتعكس النطاق الواسع لعملها الحالي بصورة أكثر دقة. إلا أن العديد من أعضاء اللجنة عبروا عن تفضيلهم الإبقاء على التسمية الحالية وهي "لجنة التقييم" لأنها تسلط الضوء على الأهمية التي يوليها الصندوق لوظيفة التقييم، وكذلك فهي تشكل نقطة مرجعية أسهل وأكثر تركيزا فيما يتعلق بالنطاق. وبناء عليه، اختتمت اللجنة نقاشها بالقول أنه ما من حاجة للتغيير، والإبقاء على التسمية الحالية للجنة.

البند 9 من جدول الأعمال: مسائل أخرى

49 - تحت بند مسائل أخرى، نظرت اللجنة في ثلاثة بنود فرعية، منها بندان أثارتهما الإدارة وبند واحد أثاره مكتب سكرتير الصندوق على النحو التالي:

(أ) أحاطت اللجنة علما بالوثيقة EC 2016/93/INF.1 التي توفر المسوغ للسعي لتأخير عرض اتفاق الاتساق بين نظامي التقييم الذاتي والمستقل في الصندوق. ووافق أعضاء اللجنة على نقل هذا البند من جدول أعمال الدورة الرابعة والتسعين التي ستعقد في أكتوبر/تشرين الأول 2016 إلى الدورة السادسة والتسعين التي ستعقد في مارس/آذار 2017.

(ب) أشارت الإدارة إلى الحاجة إلى أن تناقش لجنة التقييم استراتيجية الصندوق بشأن الانخراط في البلدان التي تعاني من أوضاع هشة قبل عرض هذه الاستراتيجية على المجلس التنفيذي في دورة

ديسمبر/كانون الأول. وبالتالي، وافقت اللجنة على إدراج هذا البند على جدول أعمال دورتها الرابعة والتسعين التي ستعقد في أكتوبر/تشرين الأول 2016.

(ج) وأخيرا، وافق أعضاء اللجنة على المقترح الذي تقدم به مكتب سكرتير الصندوق للنظر في اتخاذ التدابير اللازمة لتوفير المزيد من ساعات الترجمة الفورية الإضافية للدورة الرابعة والتسعين للجنة التقييم إذا تطلب الأمر ذلك. وسوف يتم نشر رسالة الدعوة وجدول الأعمال المؤقت لهذه الدورة بعد استكمال هذه الإجراءات، بتاريخ 8 سبتمبر/أيلول 2016.

50 - واختتم رئيس اللجنة هذه الدورة بشكره لجميع أعضائها على اشتراكهم النشط في المداولات، علاوة على التقدم بشكره لكل من مكتب التقييم المستقل، وإدارة الصندوق وموظفيه، والأمانة العامة، على إنجاح هذه الدورة.